ISSN (Paper) 1994-697X

Online) 2706 -722X)

تنظيمات الحكومة العراقية وانعكاسها على الوضع الاداري والعمراني لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨

سناء كريم رحمه جعفر عبد الدائم المنصور
كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة

المستخلص :

يهتم بحثنا هذا بدراسة اهم التنظيمات التي اقامتها حكومة العهد الملكي في العراق التي تأسست سنة ١٩٢٠ ومدى انعكاسها على المناطق في العراق ومن ضمنها البصرة كونها جزءاً لا يتجزء عن الادارة المحلية ، فبموجب تلك التنظيمات الادارية الجديدة اصبحت البصرة خلال مدة البحث تمثل وحدة ادارية قائمة بذاتها تدار بشكل مباشرة من قبل متصرفية اللواء والتي كانت لها دور كبير في النهوض بالواقع العمراني والحضري لمدينة البصرة من خلال الجهود التي بذلت من اجل انجاز الكثير من المشاريع العمرانية والخدمية منها والتي عمت فائدتها على البصريين بشكل عام .

الكلمات المفتاحية : الادارة ، اللواء ، القضاء ، الناحية ، المتصرف ، المشاريع العمرانية .

The lmpact of lraqi Administration on the Administrative and Urban Situatuation of Basra City 1921-1958

Sanaa Kareem Rahma Jaafar Abdul Daim Al- Mansoor
College of Education for Human Sciences /University of Basra
XxursIXoxo@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-2757-0111

Abstract

This research focuses on studying the most important organizations established by the Iraqi monarchy government in 1920 and their impact on various regions in Iraq, including Basra as an integral part of the local administration. Under these new administrative regulations, Basra became a separate administrative unit managed

directly by the governorate's administration, which played a significant role in the urban and civic development of Basra city through its efforts to accomplish numerous urban and service projects that benefitted the people of Basra in general.
Keywords: Administration, Governorate, Judiciary, District, Administrator , Urban Project.

المقدمة

تعد دراسة التأريخ المحلي المعاصر في العراق من الموضوعات ذات الاهمية المثلى ، لما لها من دور في الكشف عن مجريات الاحداث المختلفة وتطورها في مختلف الميادين لاسيما الميدان الاداري والعمراني لمدن العراق ومنها مدينة البصرة التي شكلت من دون شك جزءاً مهماً وحيوياً من دراسة تاريخ الدولة العراقية المعاصرة ، أذ شكلت تلك المدن الكثير من الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للدولة العراقية لاسيما مدينة البصرة التي تميزت بموقعها الجغرافي والاستراتيجي المتميز ، فهي بوابة الخليج العربي وثغر العراق الوحيد وشريان العراق من ناحية الثروة النفطية ، فضلاً عن موانئها التي عدت مرسى السفن التجارية العالمية ، لذا مثلت البصرة العمق الاستراتيجي للعاصمة بغداد وسلة غذائها الغنية بالمحاصيل الزراعية لاسيما التمور التي احتلت الصدارة في قائمة صادرات العراق التجارية .

بناءً على تلك الاهمية التي حظيت بها مدينة البصرة اخترت الموضوع الموسوم " **تنظيمات الحكومة العراقية وانعكاسها على الوضع الاداري والعمراني لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨** " موضوعاً لدراستي خاصة وان بعض الدراسات الاكاديمية السابقة قد درست لواء البصرة الا انها اقتصرت على الاوضاع السياسية والاقتصادية والصحية العامة ، اذ لم يتم التطرق فيها الى جانب التطور الاداري والعمراني لمدينة البصرة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر رسالة الباحثة زينب كاظم احمد العلي (البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١)، وكتاب (الاوضاع السياسية في البصرة بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية) للدكتورة نجاه عبد الكريم عبد السادة ، فضلاً عن كتاب (التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٩) للدكتور جعفر عبد الدائم المنصور . لذا كرست هذه الدراسة التي حدد اطارها الزمني ١٩٢١-١٩٥٨ لبحث هذا الجانب الحيوي من مدينة البصرة ، اذ شهد العراق ابان تلك المدة مرحلة كانت اشبه بالخروج من المرحلة الثيوقراطية العثمانية والدخول في المرحلة العصرية الحضرية ، وهذا ما عزز لدى الباحث الخوض في غمار هذه الدراسة ضمن هذا الاطار الزمني ، ليتم التعرف من خلالها على ابرز التنظيمات الادارية التي نالتها مدينة البصرة وهل كان لتلك التنظيمات اثر في تطورها العمراني وتقدمها الحضاري ؟

ازاء ذلك كان لزاماً على الباحثة الركون الى مصادر متنوعة بهدف الالمام بالموضوع والتي يمكن الاطلاع عليها في قائمة المراجع ، اذ كان استخدام الوثائق العراقية غير المنشورة امراً لا بد منه والمحفوظة في دار الكتب والوثائق والتي شكلت مادة غنية بالمعلومات الاصلية التي سلطت الضوء على جوانب مهمة في البحث منها ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، ومن الكتب المهمة التي استفادت منها الباحثة كثيراً هو كتاب (بلدية البصرة ١٨٦٩-١٩٨١) للمؤلف رجب بركات ، فضلاً عن دور الصحف العراقية التي شكلت من دون شك حيزاً واضحاً بالبحث لاسيما وانها

كانت مواكبة للأحداث العراقية ومنها صحيفة الوقائع العراقية . وغيرها من المصادر التي يمكن التعرف عليها في قائمة المراجع.

اولاً/ تنظيمات الحكومة العراقية وانعكاسها على الوضع الاداري لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨:

بعد قيام ثورة العشرين (Al –Saadi&Abd ,2009) الوطنية في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠، والتي كان من نتائجها تغير السياسة التي انتهجتها سلطات الاحتلال البريطاني ازاء العراق ، اذ ادرك الانكليز بعد تلك الثورة فشل اسلوب العنف والمماطلة في ادارة شؤون العراق ، لذا عقدوا العزم على تشكيل حكومة مؤقتة تمهد لتأسيس حكم وطني دائم في البلاد، وبالفعل شكلت على أثرها حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في الخامس والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه ، والتي اتخذت منهاجاً ادارياً وتنظيماً جديداً(Longrigg ,1988).

أذ صدرت على أثرها مجموعة من التعليمات من قبل المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس (Graves,1991 Percy Cox) الى ضابط الادارة البريطانيين في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٢٠ ، ونصت تلك التعليمات على " على الحكام السياسيين ومعاونيهم في المناطق المختلفة ورؤساء الدوائر في المركز وغيره ان يتصلوا بعد الان بالوزارات المختلفة ويتلقوا الاوامر منها" (Al-Hasani,1984)

وتأسيساً على ذلك عقد مجلس الوزراء (Al-Hasani,1984) اجتماعاً في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٢٠ الغيت بموجبه التسمية البريطانية للوحدات الادارية واعيد تسميتها بأسمائها العثمانية الناحية والقضاء باستثناء مصطلح سنجق العثماني الذي تم استبداله بمصطلح لواء (Ireland,1949).

كما اعيد تقسيم العراق الى (١٠) الوية وهي بغداد والبصرة والموصل وكركوك و الدليم وكربلاء وديالى والمنتفك والحلة ، و (٣٥) قضاء و (٨٥) ناحية (Al-Shujairi,2005)ووضع موظف عراقي على كل وحدة ادارية والى جانبه مستشار بريطاني ، وانشئت دوائر ومديريات يرأس كل مديرية منها مدير عام عراقي والى جانبه مفتش بريطاني ، وبذلك اصبح الوضع الاداري لمدن العراق متمثلاً بما يأتي :

أ- تعين متصرف على رأس كل لواء وهو اكبر موظف اجرائي في اللواء ومن واجباته(Al-Shujairi,2005,):

١-المحافظة على الامن والنظام في اللواء .

٢-ارساء أسس الحرية والمساواة والعدل بين ابناء اللواء .

٣-حماية حقوق الملكية الشخصية لكل فرد من الافراد وسلامته الشخصية .

٤-العمل على ترقية مستوى ابناء اللواء سيما الاقتصادي والاجتماعي .

٥-العناية الدائمة بنشر التعليم على مباديء صحيحة تضمن تقدم كل فرد من الاهلين وسعادتهم مادياً ومعنوياً .

٦-السعي لتقدم الزراعة والصناعة والتجارة للواء.

٧-المحافظة على الصحة العامة لأبناء اللواء.

٨-العمل على تقديم البلديات وادارتها ادارة حسنة.

٩-تقديم المساعدات والتسهيلات للفلاحين وتوفير المياه لمزارعهم .

اما صلاحيات المتصرف فتتمثل بما يلي:

١-الاطلاع على الاوامر والتعليمات المرسلة من الوزارات الى رؤساء دوائرهم في لوائه وكذلك العكس .

٢-تفتيش دوائر اللواء كافة ماعدا المحاكم وله ان يراسل الوزارات بخصوص موظفي دوائرهم ومسؤولياتهم في لوائه باستثناء المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للدوائر.

٣-للمتصرف الحق في المعاقبة الانضباطية للموظفين الاداريين في لوائه.

٤-اجراء الاقتصاد من مصاريف الدولة وحفظ حقوق الحكومة وصيانة املاكها وفقاً للقانون وهو في هذه الناحية يشرف اشرفاً تاماً على كافة موظفي وزارة المالية في لوائه لكي يتأكد من تأديتهم لأعمالهم بصورة مرضية (Al-Shujairi,2005).

ب- التقسيمات الادارية

كان من الطبيعي ان تنسحب الترتيبات الادارية الجديدة الى الادارة الاقليمية لمناطق العراق ومن ضمنها البصرة كونها جزءاً لا يتجزء من الادارة الداخلية ، فبموجب تلك الترتيبات الادارية الجديدة اصبحت البصرة خلال مدة البحث تمثل وحدة ادارية تتبع لها اقضية المركز وابي الخصيب والقرنة ، اما المركز فكان تحت اشراف متصرف اللواء بشكل مباشر ، يعاونه في تيسير اموره وكيل يسمى نائب المتصرف ، ويتبع قضاء المركز ناحيتي الهارثة والزبير ، بينما يتبع قضاء ابي الخصيب نواحي الفاو والسيبة وشط العرب ، اما قضاء القرنة فيتبعه ناحيتي المدينة والسويب (Britih Occupation Files,202/667).

ويتولى ادارة كل قضاء القائمقام(Al- Afeef,2008) ،بينما يتولى ادارة شؤون الناحية مدير الناحية وهذا ما نص علية قانون ادارة الالوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧(Al-Waqai Al-Iraqiya Newspaper,566,1927) ، وتتبع الاقضية الثلاثة المذكورة محلات تقع في مركزها ، وقرى تقع خارج حدود هذه المراكز (Duncar,1936).

ومن المفيد ذكره ان تلك التشكيلات كانت في تغير مستمر ، ففي عام ١٩٣٢ كان لواء البصرة يتكون من ثلاثة اقضية هي شط العرب والقرنة والسيبة ، وقد تم تحديد كل قضاء وما يرتبط به من نواحي ومحلات وقرى ، اذ تم الغاء ناحية الشافي ودمجها بناحية السويب ، وعلى ما يبدو ان العامل الاقتصادي كان له اثر كبير في عملية الالغاء والدمج ، اذ ان خزينة الدولة لا تتحمل مصروفات الموظفين الاداريين وغيرها ، مما جعلها تعتمد فكرة ترشيق الجهاز الوظيفي بهذه الطريقة(Reports of Genera Administration Owners,7372,82) ومن بين التغيرات الادارية التي طالت لواء البصرة خلال تلك الفترة هي جعل ناحية ابي الخصيب قضاء بعد ان كان ناحية تابعة لقضاء شط العرب ، واصبح هذا القضاء يتكون من ثلاث نواحي هي شط العرب والسيبة والفاو ، ومن الجدير بالذكر ان العوامل الاجتماعية والجغرافية منها قرب هذه الناحية من قضاء البصرة المركز اذ لا يفصلها الا شط العرب ، فضلاً عن بعدها عن ابي الخصيب فقد كان الاهالي يضطرون الى قطع هذه المسافة الطويلة ذهاباً واياباً لأكمال معاملاتهم اليومية في دوائر الدولة الموجودة في مركز اللواء هي التي ادت الى تلك الاجراءات (British Occupation Files,202/667,9).

وحين استقرت أمور التشكيلات الادارية للواء البصرة كلياً عام ١٩٥٤ ، أقر مجلس الوزراء وفق جلسته المنعقدة في الثامن من ايار ١٩٥٤ ، مقترحاً بالغاء معاونية متصرفية البصرة واحداث قائمقامية في مركز لواء البصرة ترتبط فيها النواحي الثلاثة (شط العرب والهارثه والزبير) ، وبعد مداولة الأراء والاستماع الى توضيح وزارة الداخلية أقر المجلس الاقتراح (ملفات وزارة الداخلية ، ٧٠٥٤/٣٢٠٥٠ ، ٥) ووافق علية استناداً الى المادة الثالثة من قانون ادارة الالوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥(Al-Waqai Al-Iraqia Newspaper,12279,1945) .

وبذلك الغيت معاونيه متصرفية البصرة ليحل محلها قضاء باسم قضاء مركز لواء البصرة يكون مركزه في مدينة البصرة ونواحيه (شط العرب والهارثة والزبير) اما حدوده الادارية كالاتي :

شمالاً – قضاء القرنة ويشمل ناحيتي (السويب والمدينة) .

غرباً – حدود لواء المنتفك .

شرقاً – الحدود العراقية – الايرانية وحدود قضاء ابي الخصيب الذي يتبعه ناحيتي السيبة والفاو .

جنوباً – الحدود العراقية – الكويتية أصبحت على النحو الاتي ، قضاء البصرة ونواحيه (شط العرب والهارثة والزبير) ، ثم قضاء القرنة ويشمل على ناحيتي (السويب والمدينة) ، وأخيراً قضاء ابي الخصيب ويتعبه ناحيتي السيبة والفاو(AdministrativFormations File,504,10).

كما ضم المركز عدد من المحلات التي تولى أدارة شؤونها المختارون الذين كانوا بمثابة حلقة وصل بين الحكومة والاهالي (Duncar ,1936).

ج- متصرفوا لواء البصرة

بلغ عدد المتصرفون الذين أداروا شؤون لواء البصرة خلال مدة البحث ثمانية عشر متصرفاً وكما موضح في الجدول أدناه (Ayaan,2019).

جدول رقم (١) يبين اسماء متصرفي البصرة خلال مدة العهد الملكي :

ت	اسم المتصرف	رئاسته	مدتها
١	احمد باشا الصانع	١٩٢٠-١٩٢٧	٦ سنوات
٢	علي جودت الايوبي	١٩٢٧-١٩٢٨	سنة واحدة
٣	رؤوف الكبيسي	١٩٢٨-١٩٢٩	سنة واحدة
٤	عمر نظمي	١٩٢٩-١٩٣٠	سنة واحدة
٥	محمود فخري عبد الحميد	١٩٣٠-١٩٣١	سنة واحدة
٦	عبد الرزاق حلمي	١٩٣١-١٩٣٢	سنة واحدة
٧	عبد الحافظ نوري	١٩٣٢-١٩٣٣	سنة واحدة
٨	تحسين علي	١٩٣٣-١٩٣٤	سنة واحدة
٩	عبد الرزاق حلمي	١٩٣٤-١٩٣٨	٤ سنوات
١٠	علي محمود الشيخ علي	١٩٣٨-١٩٣٩	سنة واحدة
١١	عبد الحميد عبد المجيد	١٩٣٩-١٩٤٠	سنة واحدة
١٢	صالح جبر	١٩٤٠-١٩٤١	سنة واحدة
١٣	عبد الرزاق حلمي	١٩٤١-١٩٤٢	سنة واحدة
١٤	عبد الحميد عبد المجيد	١٩٤٢-١٩٤٣	سنة واحدة
١٥	مظفر احمد	١٩٤٣-١٩٤٤	سنة واحدة
١٦	امين خالص	١٩٤٤-١٩٤٨	٤ سنوات
١٧	فخري الطبقجلي	١٩٤٨-١٩٤٩	سنة واحدة
١٨	جمال عمر نظمي	١٩٤٩-١٩٥٢	٣ سنوات
١٩	مظفر احمد	١٩٥٢-١٩٥٦	٤ سنوات
٢٠	مزاحم ماهر	١٩٥٦-١٩٥٧	سنة واحدة
٢١	نوري القره غولي	١٩٥٧-١٩٥٨	سنة واحدة
٢٢	رشيد نجيب	١٤ تموز ١٩٥٨-١٩٥٨	بضعة اشهر

ويلاحظ من الجدول اعلاه أعادة تكليف المتصرف مرتين او ثلاث او بقائه مدة أطول وهذا يعتمد على تنفيذه للأعمال التي كلف بها من قبل الحكومة المركزية فضلاً عن كفائتة وخبرته في أدارة اللواء(Al-Abassi,1988).

ومن الجدير بالذكر ان متصرفية لواء البصرة اهتمت كثيراً بمدينة البصرة وبذلت جهداً كبيراً لأنجاز الكثير من المشاريع العمرانية والخدمية منها والتي عمت فائدتها على المجتمع البصري بشكل عام (Al-Tamimi,1997).

ثانياً / تنظيمات الحكومة العراقية وانعكاسها على الوضع العمراني لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨

اهتمت الحكومة العراقية الجديدة بالمشاريع العمرانية للبلاد ، اذ تطلب بناء الدولة العراقية الجديدة القيام بمشاريع عمرانية كثيرة لأيواء المؤسسات والدوائر المستحدثة ومواكبة حاجة البلاد للتطور الصحي والمشاريع الاسكانية ، وغيرها من المشاريع التي استوجبها حاجة الدولة النامية للتعمير والبناء(Al-Husseini ,1953) لذا عملت على اصدار الكثير من الانظمة المختصة بالتخطيط العمراني (Al-WaqaiAl-Iraqiya Newspaper,1465,1935) .

كما وضعت في سبيل ذلك الكثير من الخطط العمرانية الا ان تلك الخطط كانت مربكة وغير مخطط لها ، وهذا راجع على ما يبدو الى عدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي الذي مرت به الدولة والذي رافق مدة البحث اذ كان سرعة تبديل الوزارات هو السمة المميزة لها فكل وزارة كانت تأتي تلغي منهاج الوزارة التي سبقتها ، فضلاً عن ان ميزانية الدولة في بداية تشكيلها كانت قليلة لا تكفي لسد حاجة المشاريع العمرانية لمناطق العراق (Drouish ,2012).

كما يمكن اضافة سبب أخر كما يبدو لنا وهو عدم وجود حقيبة وزارية مختصة بالتخطيط والعمران ، فعلى الرغم من وجود وزارة الاشغال والمواصلات التي اضطلعت بمسؤولية تلك الخطط الا ان وزرائها كانوا قليلي الخبرة اذ كان تعينهم يتم على اساس مكانتهم الاجتماعية وليس على اساس شهاداتهم لذلك كانت تلك الخطط تفتقر للدقة في العمل (Al-Mahmoudi ,2012). وتأسيساً على ذلك يمكن القول ان تلك الاسباب كانت قد اسهمت في ضعف التخطيط للمشاريع العمرانية في العراق بصورة عامة والبصرة بشكل خاص.

وعلى الرغم من محاولة وزارة نوري السعيد الثالثة (٢٥ كانون الاول ١٩٣٨-٦ نيسان ١٩٣٩) في منهاجها لتوسيع نطاق الاعمال العمرانية الرئيسية في البلاد (Al-Hasani,1964) من خلال تخصيص ميزانية للأعمال العمرانية الرئيسية للسنوات الاربع ١٩٣٩-١٩٤٢، الا ان سياسة التطور العمراني بقيت تدور في دوامة ضيقة ، وهذا راجع على ما يبدو الى ظروف الحرب العالمية الثانية التي زامنت تلك المدة والتي ألقت بظلالها على المشاريع العمرانية للبلاد اذ أصبحت حبراً على ورق بسبب تدهور الوضع الاقتصادي الذي أنعكس سلباً على اعمال العمران والتخطيط والبناء(Abuhul,2017).

لذلك يمكن القول ان العراق أبان مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد عام ١٩٢١ لم يشهد أي تقدم من الناحية العمرانية نتيجة لاسباب ذكرت سابقاً.

ولابد من الاشارة الى انه ما ان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى جرت محاولات حثيثة من قبل الحكومة العراقية لأصلاح الاوضاع من خلال اتباع سياسة عمرانية واقتصادية جديدة اعتمدت المركزية في التخطيط والتنفيذ وقادرة على النهوض والتقدم بالبلاد ، لاسيما بعد ان تحسنت وازدادت واردات العراق النفطية من (٣) مليون دينارعراقي في عام ١٩٤٩ الى (٥٠) مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٣، أثر توقيع اتفاقية نفط جديدة مع الشركات الاجنبية عام ١٩٥٢ في عهد وزارة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠–١٠ تموز ١٩٥٢) ، وهذا ما شجع الحكومة العراقية لتبني سياسة توجيه الايرادات النفطية لأغراض استثمارية (Zaki,2013).

لذا كان لابد من وجود مؤسسة ادارية قادرة على النهوض بالبلاد واعمارها ، فتم على اثرها انشاء مجلس مستقل سمي بمجلس الاعمار (Abuhul,2017) ، والذي أخذ على عاتقه مهمة تنفيذ سياسة البناء والاعمار التي عجزت الحكومة عن انجازها في السنوات السابقة (Royal Court File,4452/311).

شهدت مدينة البصرة وبإدارة جهود متصرفيها حملة من التطور العمراني التي تمثلت في :

١- صيانه الطرق وتعبيدها :

من الجوانب المهمة التي نالها التطور العمراني لمدينة البصرة والتي حرصت بلدية البصرة على توجيه اهتمامها بها هي صيانة وتبليط الطرق والشوارع الرئيسية فيها نظراً لمساسها المباشر بالحياة العامة للسكان ، لذا قامت بتبليط عدد من الطرق منها طريق بغداد ـ بصرة عام ١٩٢٤ وهو الطريق المدخل للبصرة من الناحية الشمالية الذي يصل بجسر الغربان قرب محطة القطار للحمولة ، وطريق شارع الجامع من مفرق طريق الخضيري الى طريق المحاويل بطول (١٤٢٥) وبكلفة (٣٧٦٢) روبية (Ministry of interior Files,7090/32050,3).

وخلال المدة (١٩٣٢ –١٩٣٥) بلطت مجموعة من الطرق منها طريق عيسى ويبدأ من طريق الكنائس في البصرة وينتهي عن نهر العشار بكلفة (٥٠٠) روبية ، وطريق بغداد جنوباً من جامع ابو منارتين وينتهي شمالا عند سكة القطار ، وشارع رقم (١٠) في العشار اضافة الى ارصفة ضمن شارع موفق وبكلفة (١٢٢،٢٣٩) دينار، فضلا عن مجموعة اخرى منها شارع انس وشارع الخضيري وشارع المعقل بكلفة (١٠٠) دينار ، وشارع اخوان الصفا من جسر المقام الى دائرة الكمارك وشارع الملكة بكلفة (٧٠٠) دينار (Barkat,2013).

وفي عام ١٩٣٥ شهدت مدينة البصرة تبليط مجموعة من الطرق منها الشارع الممتد من سيف الطعام الى بداية سوق العطارين ، وشارع الصابئة ابتداء من ساحة دريد الى ساحة ابي الاسود الدوؤلي ونقطة شرطي المروربكلفة

٦٤٦،٧٥ دينار، كما عملت على تبليط شارع الجاحظ والمحاويل في البصرة عام ١٩٤٠، واعادة تبليط ساحة السيف بمدينة البصرة وبكلفة٢٠٠ فلس للمتر المربع الواحد(Barakat,2013,).

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠ ، قامت مديرية بلدية البصرة بتبليط الشارع الرئيسي لنهر العشار، وتبليط مجاري المياه الثقيلة فضلاً عن تبليط الطريق الخارجي بين البصرة والقرنة بكلفة (٢٠٠٠) دينار تم تخصيصها من ميزانية مجلس اللواء العام (Ministry of interior Files,7090/32050,3).

٢- تنظيم شبكة مجاري المياه الثقيلة وايصالها للمحلات السكنية :

على الرغم من ضيق شوارع مدينة البصرة الا ان بلدية البصرة تمكنت من تنظيم شبكة محكمة لمجاري المياه الثقيلة ، ففي عام ١٩٣٥ باشرت بلدية البصرة على صنع قوالب للمجاري على مختلف اشكالها ، اذ تمكنت خلال شهر كانون الاول من العام نفسه من انجاز (٣٢٥) ثلاثمائة وخمسة وعشرون قالباً جهزت به مناطق العشار والبصرة ، كما باشرت في عام ١٩٤٥ على مد انابيب في شبكات المجاري التي تخترق المحلات السكنية والطرقات وساعدت كثيرا في تصريفات المياه المتجمعة فيها (Latifi,1954).

٣- مشاريع الاسكان :

من المشاريع العمرانية المهمة التي شهدتها مدينة البصرة خلال مدة العهد الملكي هي مشاريع الاسكان ، والتي جاءت من اجل التقليل من ظاهرة السكن في الصرائف لاسيما بعد انتشارها بحد كبير خلال تلك المدة ، وبسبب هجرة اعداد كبيرة من ابناء الريف الذين تركوا مهنتهم الاصلية (الزراعة) فوجدوا العمل في المدينة اجزل اجراً ووافر مما يحصل عليه من خلاصة الارض او زراعتها ، لذلك قام اولئك المهاجرون بتشييد الصرائف كسكن لهم ، ومن الجدير بالذكر ان تشيد تلك الصرائف كانت مؤشراً سلبياً لتحضر مدينة البصرة تلك المدينة التي كانت ثالث مدن العراق من حيث اهميتها ومركزها بين مدن العراق ، لذ ارتأت متصرفية البصرة عام ١٩٣٤ بضرورة التخلص من ظاهرة الصرائف وذلك بتشييد دور للعمال واسكان اولئك فيها ، وقد عهدت بتلك المهمة الى مديرية بلدية البصرة لانجاز ذلك المشروع السكني مع تخصيص مبلغ مالي قدره (٥٠٠٠) دينار لتشيد دور سكنية صحية والقضاء على ظاهرة الصرائف في البصرة (Barkat,2013).

ومن اجل ذلك سارع المجلس البلدي بدوره الى تشكيل لجنه سميت لجنه دور العمال بالبصرة لمتابعة المشروع ، وبالفعل انجز المشروع في نهاية عام ١٩٣٥ بواقع (٤٠) داراً في منطقة باب الزبير ، وقد وصف بنائها العمراني بالعصري الحديث اذ اصبح بنائها يتميز عن السابق بمغلق الفناء بعد ان كان مكشوفاً ، كما نظمت في وسط الدور حديقة عامة لتكون متنفساً لاهالي الدور ومحلاً لراحتهم (Barkat,2013).

لم تتوقف مشاريع الاسكان على ما تم ذكره انفاً ، بل نال مشروع اسكان اهل الصرائف في البصرة اهتمام مجلس الاعمار ووزارة الشؤون الاجتماعية من اجل التخلص من ظاهرة الصرائف المنتشرة في انحاء المدينة وتهيئة دور بسيطة

مزودة بالماء والكهرباء ، وذلك من اجل الترفيه عن هذه الطبقة الفقيرة من جهة واعطاء مظهراً حضرياً للمدينة من جهة اخرى ، لذا خصص لهذا المشروع ضمن ميزانية المالية لعام ١٩٥٤-١٩٥٥مبلغ مالي قدره (٥٠٠.٠٠٠) دينار لبناء (٣٠٠) دار ذات غرفة واحدة و (٢٠٠) دار ذات غرفتين، واحيلت مناقصتها الى احدى الشركات بمبلغ (١٤٢٨٩٧) دينار ، كما وزع انشاء تلك الدور على ثلاثة مناطق هي الرباط الصغير والرباط الكبير ومحلة القبلة قرب باب الزبير (Local Administration of Basra Governorate,1955) .

٤-الطرق والجسور والساحات العامة :

ولما كانت الطرق والجسور تعد احدى علامات التطور الحضري والعمراني لأي بلد وفي أي منطقة ، لاسيما وانها تعد حلقة وصل بين المناطق الحضرية والمناطق الاقل تحضراً (الريف والمناطق النائية) ، لذا شهدت مدينة البصرة شق عدد من الطرق الرئيسية والفرعية فضلا عن تأسيس عدد من الجسور فيها ، ومن اهم الطرق والشوارع الرئيسية التي افتتحت في مدينة البصرة خلال مدة البحث هو شارع دينار الذي مثل المدخل الثاني للمدينة من الناحية الشمالية وحلقة وصلها بمنطقة المعقل ، وتم تحديد عرض الشارع المذكور ب (١٢) م بموجب القرار (٦٨) من الجلسة السادسة للمجلس البلدي في الثاني من مارس ١٩٣٦ ، كما تقرر نصب (٢٥) عمود كهربائي حمل (٥٠) مصباحاً لإنارة الشارع وبالفعل بعد ان اكملت الاستعدادات اللازمة تم فتح الشارع المذكور في ٢٤ حزيران ١٩٣٩ وسط حفلة افتتاح اقيمت لذلك (Barkat ,2013).

ومن اهم المشاريع العمرانية الحديثة التي شهدتها مدينة البصرة عام ١٩٤٠ هو فتح شارع الكورنيش الذي يصل من جهة العشار فنهر الخورة مباشرة وبخط مستقيم وبواسطة شارع عظيم بديع تطل عليه القصور والحدائق والمقاهي والمتنزهات وبذلك عد شارع الكورنيش بمثابة الصورة الحضرية الجميلة التي تميزت بها مدينة البصرة (Al-Daraji,2017).

وفي عام ١٩٤٢ قررت بلدية البصرة فتح شارع موازي لشارع الموفق والذي يمتد من دار الضيافة والبناية العائدة لدائرة الاشغال والذي عرف بشارع المبرة ويتوقف مده حتى نقطة لقائه بشارع فلسطين وهو الشارع المحدث بعد انشاء الجسر الاول على نهر العشار قرب مركز الاطفاء وبالفعل باشرت البلدية بإجراءات عملية فتح الشارع بامتداده باتجاه شارع الخليل بن احمد في منطقة المشراق بالبصرة من نقطة توقفه عند لقائه بشارع فلسطين (Barkat ,2013).

وفي المضمار ذاته تم انشاء جسر فلسطين عام ١٩٥٣، والذي عد من الجسور المهمة التي انشئت مقابل مركز اطفاء البصرة ومستشفى السعدي كما سمي الشارع الذي يبدء من الجسر بشارع فلسطين وهو يمتد باتجاه ال خورة ، كما نظمت حديقة مقابل مدخل الشارع على شكل مستدير مع استدارتين لليمين واليسار لتستعمل لمرور السيارات عام ١٩٥٧ (Al-Daraji,2017).وبذلك يمكن القول ان مدينة البصرة قد شهدت تطوراً عمرانياً لم تشهده من قبل .

الخاتمة

شهدت مدينة البصرة مع بداية تأسيس الحكم الملكي في العراق ١٩٢١-١٩٥٨ تنظيماً ادارياً جديداً كان انعكاساً للمنهاج الاداري الجديد لحكومة العهد الملكي ، اذ اعيد تقسيم العراق الى عشرة الوية ووضع موظف عراقي على كل وحدة ادارية والى جانبه مستشار بريطاني ، كما تم تعين متصرف على رأس كل لواء ومنها لواء البصرة ، اذ عد المتصرف هو اكبر موظف اجرائي في اللواء ومن واجباته الاساسية المحافظة على الامن والنظام في اللواء وارساء أسس العدالة والمساواة بين ابناء اللواء فضلا عن العمل على ترقية ابناء اللواء لاسيما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وكان تعينهم يتم بموجب ارادة ملكية تأت بترشيح من قبل وزارة الداخلية ، ومن الجدير بالذكر ان متصرفية البصرة اهتمت كثيراً بمدينة البصرة اذ بذلت جهداً كبيراً لإنجاز الكثير من المشاريع العمرانية والخدمية والتي عمت فائدتها على المجتمع البصري ، منها تنظيم مجاري للمياه الثقيلة التي كان لها دور كبير في انقاذ مدينة البصرة من المستنقعات التي كانت منتشرة في احيائها ، كما تم انشاء وتعمير عدد من الطرق والجسور فضلاً عن التخطيط لتنفيذ اهم المشاريع العمرانية التي شهدتها مدينة البصرة وهي مشاريع الاسكان التي كان لها دور في التقليل من ظاهرة الصرائف التي كانت منتشرة في البصرة مما عكست مظهراً حضارياً لتطور تلك المدينة.

References

1-Al-Daraji, H. (2017) "Basra: City of Heritage and Civilization - A Study of Cultural Heritage," Baghdad, Tha'er Al-Asami Publishing House.

2-Al-Saadi, M.& Abd, K. (2009). The People of Al-Amara District and the 1920 Revolution: A Study in t e Light of the Theory of Challenge and Response. Misan Journal of Academic Studies, on http://www.misan-jas.com/index.php/ojs, Vol. 8, No. 15, December 2009.

3-Al-Shujairi, A. (2005), The Administrative System in Iraq (1920-1939): A Historical Study. Unpublished Ph.D. Thesis, College of Arts, University of Baghdad.

4-Al-Waqai' Al-Iraqiya (Newspaper), Issue No. 1465, on October 17, 1935

5-Al-Waqai' Al-Iraqiya (Newspaper), Issue No. 12279, on May 17, 1945

6-Al-Mahmoudi,A. (2012), Planning Policy in Iraq, 1964-1975, Unpublished PhD thesis, College of Education, Ibn Rushd University, Baghdad.

7-Barkat, R (2013), "Municipality of Basra 1869-1981," Lebanon, Al-Basa'ir Printing Press.

8-Drouish, Z. (2012), The Ministry of Communications and Public Works (1920-1939): A Historical Study, Unpublished Master's thesis, College of Education, University of Baghdad.

9-Duncar, Y. (1936). The Official Iraqi Directory for the Year 1936. Baghdad.

10-Ayaan, A. (2019), Encyclopedia of the History of Basra, Vol. 4, London, Dar Al-Hikma.

11-Zaki, M. (2013), "The Prosperity of Iraq under Monarchic Rule 1921-1958: A Historical, Political and Social Comparative Study," London.

12- Graves,P.(1991) ,The ILife of Sir Percy Cox, London (N.D).

13-Latifi, A. (1954), "Guide to Basra," Basra, Al-Khbar Printing Press.

14-Local Administration of Basra Governorate - General Council Resolutions 1954-1955, Baghdad, Times Printing and Publishing Company.

15-Longrigg, S. (1988), Iraq, 1900-1950: A Political Study. Volume 1. Translated and commented by Salim Taha Al-Tikriti. Baghdad.

16-I.N.L.A, British Occupation Files, File Number 667/202. Administrative Reports on Al-Basra District, ،and 30.

17-I.N.L.A, Reports of General Administration Owners,1928-1932,File Number 7372/12.

18-I.N.L.A, Royal Court Files, File Number 4452/311, Council of Reconstruction 1955-1956,Vol.4.

19-I.N.L.A, Ministry of Interior Files - Diwan, File Number 7090/32050, Urban Plans in Basra 1950-1951, Vol. 3.

20-Ireland, F. (1949), Iraq: A Study in Political Development. Translated by Ja'far Al-Fayyad. Beirut, Dar Al-Kashaf Publishing.

21-Abuhul, A. (2017), The Royal Iraqi Experience in Reconstruction, 1950-1958: A Study in Economic History, Baghdad, Dar Al-Sho'un Al-Thaqafiya Al-Aama.

22-Al-Afeef, A. (2008), The History of Administrative Development in the Iraqi State during the British Mandate (1922-1932). Amman, Dar Jareer Printing and Publishing.

23-Al-Abassi, A. (1988), Encyclopedia of the History of Basra, Vol. 1, Baghdad, Times Publishing Company.

24-Al-Tamimi, H. (1997), The Impact of the Municipal Council on the Administrative Aspects of Basra. Published in the Journal of the College of Arts, University of Basra, Issue 26.

25-Al-Hasani, A. (1984), Modern Political History of Iraq, Volume 2. Baghdad.

26-Al-Hasani, A, (1964), Official Origins of the History of Iraqi Ministries in the Former Monarchy, Lebanon, Al-Irfan Printing Press.

27-Al-Husseini, A. (1953), History of Iraqi Ministries, Volume 1, 2nd Edition, Sidon, Al-Irfan Printing Press.

28- Al-Waqai' Al-Iraqiya (Newspaper), Issue No. 566 on July 31, 1927

29- I.N.L.A, Administrative Formations,File Number 504